لرزق أي أخرج شيئا من الثمرات أي بعضها لأجل أنه رزقكم وجوز أن يكون بعض الثمرات مفعول أخرج ورزقا بمعنى مرزوقا حالا من المفعول أو نصبا على المصدر لأخرج وإما للتبيين فرزق بمعنى مرزوق مفعول لأخرج و لكم صفته وقد كان من الثمرات صفته أيضا إلا أنه لما قدم صار حالا على القاعدة في أمثاله وفي تقديم البيان على المبين خلاف فجوزه الزمخشري والكثيرون ومنعه صاحب الدر المصون وغيره وإحتمال جعلها إبتدائية بتقدير من ذكر الثمرات أو تفسير الثمرات بالبذر تعسف لا ثمرة فيه وأل في الثمرات إما للجنس أو للإستغراق وجعلها له ومن زائدة ليس بشيء لأن زيادة من في الإيجاب وقبل معرفة مما لم يقل به إلا الأخفش ويلزم من ذلك أيضا أن يكون جميع الثمرات التي أخرجت رزقا لنا وكم شجرة أثمرت ما لا يمكن أن يكون رزقا وأتى بجمع القلة مع أن الموضع موضع الكثرة فكان المناسب لذلك من الثمار للإيماء إلى أن ما برز في رياض الوجود بفيض مياه الجود كالقليل بل اقل بقليل بالنسبة لثمار الجنة ولما أدخر في ممالك الغيب أو للإشارة إلى أن أجناسها من حيث أن بعضها يؤكل كله وبعضها ظاهره فقط وبعضها باطنه فقط المشير ذلك إلى ما يشير قليلة لم تبلغ حد الكثرة وما ذكر الإمام البيضاوي وغيره من أنه ساغ هذا الجمع هنا لأنه أراد بالثمرات جمع ثمرة أريد بها الكثرة كالثمار مثلها في قولك : أدركت ثمرة بستانك وليست التاء للوحدة الحقيقية بل للوحدة الإعتبارية ويؤيده قراءة إبن السميقع من الثمرة أو لأن الجموع يتعاور بعضها موقع بعض كقوله تعالى : كم تركوا من جنات و ثلاثة قروء أو لأنها لما كانت محلاة باللام خرجت عن حد القلة لا يخلو صفاؤه عن كدر كما يسفر عنه كلام الشهاب وإذا قيل : بأن جمع السلامة المؤنث والمذكر موضوع للكثرة أو مشتركو المقام يخصصه بها أندفع السؤال وأرتفع المقال إلا أن ذلك لم يذهب إليه من الناس إلا قليل والباء من به للسببية والمشهور عند الأشاعرة أنها سببية عادية في أمثال هذا الموضع فلا تأثير للماء عندهم أصلا في الإخراج بل ولا في غيره وإنما المؤثر هو ا تعالى عند الأسباب لا بها لحديث الإستكمال بالغير قالوا : ومن أعتقد أن ا تعالى أودع قوة الري في الماء مثلا فهو فاسق وفي كفره قولان وجمع على كفره كمن قال : إنه مؤثر بنفسه فيجب عندهم أن يعتقد المكلف أن الري جاء من جانب المبدأ الفياض بلا واسطة وصادف مجيئه شرب الماء من غير أن يكون للماء دخل في ذلك بوجه من الوجوه سوى الموافقة الصورية والفقير لا أقول بذلك ولكني أقول : إن ا سبحانه ربط الأسباب بمسبباتها شرعا وقدرا وجعل الأسباب محل حكمته في أمره الديني الشرعي وأمره الكوني القدري ومحل ملكه وتصرفه فإنكار الأسباب والقوى جحد للضروريات وقدح في العقول

والفطر ومكابرة للحس وجحد للشرع والجزاء فقد جعل الله تعالى شأنهم صالح العباد في معاشهم ومعادهم والثواب والعقاب والحدود والكفارات والأوامر والنواهي والحل والحرمة كل ذلك مرتبطا بالأسباب قائما بها بل العبد نفسه وصفاته وأفعاله سبب لما يصدر عنه والقرآن مملوء من إثبات الأسباب ولو تتبعنا ما يفيد ذلك من القرآن والسنة لزاد على عشرة آلاف موضع حقيقة لا مبالغة وياله تعالى العجب إذا كان الله خالق السبب والمسبب وهو الذي جعل هذا سببا لهذا والأسباب والمسببات طوع مشيئته وقدرته منقادة فأي قدح يوجب